ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Social Changes in Libya during the Republic Era: 1969-1977

Assist. Prof Dr . Nihaya Mohammed Salih

University of Mosul
College of Basic Education History Department

Keywords:
associations
century
housing
Republican
1970s,
woman

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 7 July 2020
Accepted 26 July 2020
Available online 28 Aug 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

During the period 1969-1977 , Libya witnessed political, economic and social changes specially after the discovery and exporting of oil since 1958. Libya witnessed noticeable social and political changes, a quality shift in Libyan society occurred, and Libyan economy changed from agricultural into oil dependent economy. About 99% of Libyan exports were oil which led to great growth in Libyan national income, whereas few changes occurred in social frames, poor growth in education and health levels in the 1960s of the twentieth century which Led to emergence of new social classes such as labors, middle class (technicians, intellectuals and university graduates). These sectors demanded part of the economical profits and political participation until the coup of army officers on the 1st of September 1969 against monarchy and declaring the republic. Thus, Libyan economy during 1970s witnessed rapid growth. Libya became one of the richest countries in the world. This was reflected on the social side specially education and health .
This study handles the changes in this period.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.6.2020.12

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University

التحولات الاجتماعية في ليبيا في العهد الجمهوري 1969-1977

أ. م. د. نهاية محمد صالح/ جامعة الموصل/ كلية التربية الاساسية/ قسم التاريخ

الخلاصة

شهدت ليبيا خلال الحقبة 1969-1977 تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ولاسيما بعد اكتشاف النفط فيها وتصديره منذ عام 1958، إذ طرأت على ليبيا تغيُّرات اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم وحدثت نقلة نوعية في المجتمع الليبي بعد ان تغير الاقتصاد الليبي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يرتكز على النفط بشكل كبير، وأصبح 99% من صادرات ليبيا تعتمد على النفط مما نتج عنه نمو كبير في الدخل القومي الليبي، وعلى الرغم من التغيرات الطفيفة التي طرأت على الهياكل الاجتماعية ومُستوَيات التعليمِ والصِّحة في الستينيات من القرن العشرين، الا أنها أدت إلى بروز فئات اجتماعيّة جَديدِةً في المجتمع تمثلت بالعمال والطبقة الوسطى من المهنيين والمثقفين وخريجي الجامعات.

وبدأت هذه الفئات تطالب بجزء من العائد الاقتصاديّ وبالمشاركة السياسية حتى قيام مجموعة من الضُّباطِ الليبيين في اول من ايلول/ سبتمبر 1969 باستلام السلطة وإلغاء النّظام الْملكي وإعلان النّظَام الجمهوِري. وعليه شهد الاقتصاد الليبي في السبعينات نمواً سريعاً وأَصبحت ليبيا من أغنى دول العالم، وانعكس ذلك على الجانب الاجتماعيّ ولاسيما في قِطاعيِ التعْليمِ والِصحةَ.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات؛ الجمهوري؛ السبعينات؛ الاسكان؛ القرن؛ المرأة

تمهيد:

انعكس استقلال القرار السياسي الليبي منذ الاول من ايلول /سبتمبر عام 1969 على الجوانب الاقتصادية والاِجتماعية ولاسيما قرار جلاء القواعد الأجنبية في ليبيا وتأميم النفَط؛ وبذلك أَصَبحت الثروة في يد أبناء الشعب الليبي وأَصبح بالإمكان رفع مستَوى الخدمات الاجتماعيّة ولاسيما في قطاعي التَّعليمِ والصحة اللذين عانى من تدهور كبير في المدة ما بين 1951–1969[1].

وعلى الرغم من النشاط الملحوظ في مرحلة الستينيات من القرن العشرين، إلا أنْ التنميَة الْاجتماعيّة قد أصابها الكثير من الاختناقات ونقاط الضعف منها عدم مراعاة عدالة التنمية الاجِتماعيةِ ولاسيما السكانية. فقد أهملت القُرى والمناطق الرِيفَية مما أدى إلى نزوح سكان الارياف إلى المدن بصورة غير مألوفة وبنسب متفاوتة، مما أدى إلى خلق مشكلة حادة تتمثل في الحاجة إلى المساكن والَمَرافق الحَضَرية للنازحين من الارياف، وبهذا أثر النفط بشكل مُباشر وغير مٌباشِر على التَّوْزيعُ الْجُغرافُيِ للسكان بين عامي 1954–1964 اي قبل وبعد اِكتشاف النفْط، فضلاً عن اختلال في المرِافق الْاجتماعِية لعدم مراعاة نظام التَّعليمِ احتياجات البلاد الاقتصادية، فقد ظل الاقتصاد الليبي متأخراً ويعاني من مسألة الاعتماد الكلي على النفط وإهمال باقي القِطَاعات الأخرى حتى عام 1969، إذ اقتصر التقدم على قَطاع النفط [2]. وما إن نجح النِظِام الجديد بقيادة مجموعة من الضُّباطِ الليبيين في أنهاء الوجود الاستعماري وركائزه في ليبيا[3]، وفي السيطرة على وسائل الانتاج وتحرير الاقِتصاد الوطني من قبضة الشركات الأجنبية، حتى انطلق نحو إصلاح الاوضاع الاقْتصَادية وَالاجِتمَاعيَّة، واستخدام ايرادات النفط بوصفه مورداً محركاً للتنمية الاقتصادِية والذي انعكس بدوره على النواحي الاجتماعية كالتعليمِ والصّحةَ والمؤسسات الْاجتَماعية الاخرى[4].

التَّعليمِ :

عانت ليبيا في الخمسينات من القرن العشرين من سوء الأوضاع الاقْتصَادية والاجتماعِيّة وترتب على ذلك ضعف الخدمات الِصَحية والتَّعليمِية وعلى انتشار الأمية في المجتمع الليبي، إذ تفيد بعض الدراسات الصادرة عن الامم المتحدة ان نسبة الأمية كانت تصل في ليبيا إلى حوالي (90%) من سكانه، إلاَّ أن اكَتشَاف النفَطَ وتصديره أحدث تغييرا طفيفا في مستوى التعْليم[5]، ففي عام 1965 وضعت الحكومة الملكِية اول خطة لمحو الامية وكانت مدتها خمسة عشر عاماً على ان تبدأ عام 1966وتنتهي

عام 1980، وقد جاءت الخطة استجابة لعدة مطالب هامة منها، نتيجة الزيادة التي طرأت على الامية نسبة وعدداً، فضلا عن الدعوات والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر الاسكندرية الاول والثاني 1963–1965 ومؤتمر القمة العربي الاول عام1964 [6]، اللذين كانا من ضمن توصياتها تحديد موعدا لانطلاق حملة شاملة لمحو الامية في انحاء الوطن العربي كافة تبدأ عام1966وتنتهي عام 1980؛ لذلك قسمت الخطة الى مرحلتين، مرحلة الاعداد تبدأ من عام 1966وتنهي عام 1968، ومرحلة التنفيذ وتبدا عام 1969وحتى عام1980[7]. وعلى الرغم من وجود التشريعات واللوائح والقرارات والخطط التنفيذية التي رسمت لخطة محو الامية في ليبيا، إلا أنْ تنفيذها واجه صعوبات وعراقيل كثيرة منها، النقص الكبير في عدد المدرسين والفصول الدراسية، ناهيك عن عدم وجود العدد الكافي من الفنيين وعدم التعاون والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والشعبية والجماهيرية؛ لذلك تعطل المشروع وبقي طي الإدراج حتى قيام (ثورة الفاتح من ايلول/سبتمبر 1969) واعلان قيام النظام الجمهوريّ في ليبيا[8].

اهتمت الحكومة الليبية الجديدة في عام 1969 بالتّعليم ونشره، إذ اقرت أن ارتفاع مستوى التَّعليمِ لدى الفرد في المجتمع هو دليل على تقدمه ونموه، كما يرفع من مستواه الصحي والمعيشي ويزيد من قدرته على استيعاب التقنية الحديثة؛ إذ ان تنفيذ خطط التنمية الاقْتصاديةُ والاجْتماعِية الشاملة تتطلب خبرات علمية وفنية ومعارف ومهارات ولهذا ركزت الحكومة الليبية على هذا المجال، ولتحقيق هذا الهدف تقرر جعل التَّعْليم مجانياً والزامياً على الليبيين في جميع المراحل الدراسية، فضلا عن إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية [9]، ومن جانب اخر اتخذت الحكومة الليبية قرارات عدة تتعلق بإرساء قواعد الجمهوريَّة العربية الليبية، واعادة الحياة الطبيعية للبلاد، وكان من بينها قرار إعادة فتح المطارات في ليبيا والسماح للطلبة بالسفر لأداء الامتحانات، كما أصدر (مجلس قيادة الثورة) ثلاثة قرارات مهمة، الأول في 19 أيلول/سبتمبر 1969 بوجوب استعمال اللغة العربية لغةً رسمية للبلاد، اما القرار الثاني الذي صدر في 20 أيلول/سبتمبر بوجوب استعمال تقويمي التاريخ الهجري والميلادي معاً، وكما أصدر قراراً بتحريم الخمور وبيعها في 22 أيلول/سبتمبر 1969[10]، فضلا عن اصدارها قرار وزاري عام 1970 بالزام جميع المدرسين في المراحل الدراسية كافة بالتدريس دورتين متتاليتين لمحو الامية كضريبة مهنية، ولاسيما انها ادركت خطورة مشكلة الامية على خطط التنمية، كما اصدر مجلس الوزراء قرارا في عام 1972 الزم فيه المثقفين بالمشاركة في برامج وحملات محو الامية، مما اسهم في تقليل تكاليف النفقات على التدريس في مجال محو الامية[11]. ومن هذا المنطلق وضعت وزارة التَّعليمِ خططها العشرية (الطويلة الاجل) والثلاثية (قصيرة الاجل) بهدف تقديم افضل الخدمات للمواطنين، فقامت بنشاط واسع في إنشاء الفصول الدراسية والمدارس الجديدة بعد إعادة النظر في مشروعات المباني المدرسية التي كان يجري تنفيذها قبل عام 1969[12]؛ ونتيجة لاهتمام الحكومة الليبية لهذا الجانب فقد ازداد عدد الفصول الدراسية إلى ضعف العدد وبلغ عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية لعام1969–1970 حوالي (310846) تلميذاً، ثم ارتفع العدد في عام 1976–1977 إلى نحو (561088) تلميذاً، وفي حين بلغ الاجمالي العام لعدد الطلاب عام 1969–1970نحو (363546) وارتفع عام 1976–

1977إلى نحو(776971) طالبا، وكما ارتفع عدد الفصول الدراسية لعام 1969–1970 من (11562) إلى (27882) عام 1976–1977[13]. ولمواكبة الزيادة التي طرأت على أعداد الطلاب والطالبات فقد زاد عدد المدرسين والمدرسات في جميع المراحل الدراسية عدا التعليم الجامعية زيادة كبيرة، ففي العام الدراسي 1970–1971 كان العدد (61476) مدرساً ومدرسة ثم ارتفع العدد ليصل إلى (35500) مدرس ومدرسة في العام الدراسي 1975–1976، فضلاً عن ذلك قامت الحكومة الليبية بإنشاء معاهد للمعلمين والمعلمات والمدارس المهنية بهدف توفير الاكتفاء الذاتي من المعلمين والكوادر الفنية في المجالات كافة والمراحل التعلِيمِية، فقد زاد عدد المعاهد المعلمين والمعلمات من (16) معهداً في العام الدراسي 1969–1970 إلى (50) معهداً في العام الدراسي 1975–1976[14]، وبالتالي ارتفع عدد طلاب معاهد المعلمين والمعلمات من(2485) طالبا وطالبة لعام الدراسي 1969–1970إلى نحو(22521) طالبا وطالبة لعام الدراسي 1976–1977 وبلغ عدد طلبة المعاهد الفنية للعام الدراسي 1969–1970 نحو(1457) طالبا وزاد في العام الدراسي 1976–1977إلى نحو(4476) طالبا. وكما تم فتح معهد فني للبنات عام 1975 وبلغ عدد الطالبات (106) طالبة، ثم ارتفع هذا العدد في العام الدراسي 1976–1977 ليصل إلى (49119) طالبا وطالبة وبزيادة قدرها 237,6% عن عام 1969[15]. كما قامت الحكومة الليبية بإعادة النظر بالمناهج الدراسية وتطويرها، فضلا عن اهتمامها برياض الأطفال وبتعليم المعوقين ورعايتهم ولأول مرة في تاريخ ليبيا افتتحت مدرسة ((الأمل للصم وضعاف السمع)) بطرابلس مع بدء العام الدراسي 1972–1973 [16]، كما اهتمت الحكومة الليبية بالتَّعْلِيمِ الجامعي، ففي عام 1970 افتتحت اول كلية للطب في بنغازي، كما تم إنشاء جامعتين في طرابلس وبنغازي بموجب (قرار مجلس قيادة الثورة) بتاريخ 14 أب/اغسطس 1973 بعد ان كانت جامعة واحدة في ليبيا حتى عام 1969م [17]، فضلاً عن ذلك تم إنشاء العديد من الكليات العلمية والانسانية والمعاهد التقنية والمراكز الثقافية بحيث ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الليبية من (3000) طالباً وطالبة في العام الدراسي 1968–1969إلى حوالي (1797) طالباً وطالبة لعام الدراسي 1976–1977[18]. كما زاد عدد أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الليبية من (158) عضواً في العام الدراسي 1965–1966 ليصل إلى (512) عضوا في العام الدراسي 1975–1976 [19]. ومن اجل الاستفادة من الخبرات الخارجية عمدت الحكومة على إرسال البعثات العلمية إلى الخارج فبلغ عدد المبعوثين في العام الدراسي 1972–1973 نحو(1368) طالباً، بينما لم يبلغ عدد الطلبة الموفدين طيلة الاعوام 1965–1969 اكثر من (633) طالباً[20]. وفي العام الدراسي 1976–1977 وصل عدد المبعوثين إلى الخارج نحو (4200) مبعوث في مختلف الاختصاصات [21]. وقد عكست الزيادة السريعة في عدد الطلاب في مجال التَّعلِيمِ العالي زيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي، فمنذ عام 1975ارتفع عدد الجامعات من جامعتين الى تسع جامعات[22]. وقد اشارت الاحصائيات إلى ارتفاع المؤشرات التّعْلِيمية في المجتمع الليبي بعد اكتشاف النفطُ وخلال عشر سنوات للمدة من 1965–1975، على صعيد الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين من 22% من عدد السكان البالغين إلى 50% ، كما زاد معدلات الالتحاق

بالدراسة الابتدائية خلال تلك الفترة من 78% إلى 145% عام 1975، اما في المرحلة الثانوية فقد ارتفعت من 14% عام 1965 إلى 45% عام 1975، فيما ارتفع مؤشر العالي ارتفاعاً طفيفاً من 1% في عام 1965 إلى 7% في عام 1975. وتصاعدت بشكل اكبر في عام 1977، كما شهدت مؤشرات نسب الطلاب إلى المدرسين في مختلف المراحل الدراسية تحسنا بسيطاً، بانخفاض في اعداد الطلبة إلى اعداد المدرسين من (26,6) طالباً فاصلة ستة بالعشرة لكل مدرس عام 1960 إلى (21,2) طالباً فاصلة اثنين بالعشرة لكل مدرس عام 1975[23]. والى جانب ذلك اعتمدت الحكومة الليبية في تعليم الكبار على المساجد والمنارات بشكل كبير ايمانا منها بقدرة هاتين المؤسستين الدينيتين على جذب الدارسين اليها، على اعتبار ان الكبار يألفونها اكثر من غيرها من الاماكن العلم لانهم يأتون اليها لتأدية فرائض الصلاة وتلاوة القران وحفظه. وبهدف نشر الثقافة الدينية والعامة وتعليم النشئ والكبار مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره وتجويده بلغ عدد المساجد والمنارات التي كانت تؤدي هذه الوظيفة في نهاية السبعينات من القرن العشرين حوالي(1500) مركزاً، وبلغ عدد المدرسين بها(1700) معلماً وعدد الدارسين فيها(190000) دارس، وبلغ عدد الموجهين(150) موجهاً [24]. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الليبية في سبيل تخفيف حدة الامية إلاَّ أن نسبتها كانت مرتفعة، إذ بلغت 50% في عام 1977حسب الاحصائيات الدولية [25].

ومن الجدير بالذكر أن المرأة الليبية كان لها دور بارز في المساهمة والمشاركة الفعالة في الخطوات التي لجات اليها الحكومة الليبية لتطوير المجتمع من خلال اهتمامها وحرصها الشديد على إعطاء المرأة حقوقها بما يتوافق مع تعاليم الدين الاسلامي، فازدادت نسبة الطالبات في المدارس والمعاهد والجامعات انطلاقاً من مبدا ان العلم هو السلاح الذي يمكن ان تستخدمه المرأة في مواجهة العقبات[26]، ففي مرحلة الدراسة الابتدائية ازدادت نسبة اقبال الفتيات من 28% في العام الدراسي 1965–1966 إلى46% في العام الدراسي 1975–1976، اما نسبة التعليم الاعدادي فارتفعت من11% إلى 32% خلال الفترة اعلاها، وفي مرحلة الثانوية ازدادت النسبة ايضاً من 12% في العام الدراسي 1965–1966 إلى 22% في العام الدراسي 1975–1976، اما معاهد المعلمات فقد ارتفعت نسبتها من 31% إلى 51% في العام الدراسي 1975– 1976 وكذلك الحال بالنسبة للمرحلة الجامعية ارتفعت نسبة الطالبات من 8% في العام الدراسي 1965–1966 إلى 14% في العام الدراسي 1975–1976[27]. يتضح من النسب أعلاه ان معظم الطالبات اتجهن إلى معاهد تأهيل المعلمات، بينما كان عدد الطالبات اللاتي دخلن الجامعة اقل من ذلك.

ادركت الحكومة الليبية ان التّعليم يعد عاملاً مهماً في تغير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع والطريق الذي بمقتضاه تحصل المرأة على عمل مربح، لذلك شجعتها على الدخول إلى المدرسة والمشاركة والعمل في المجالات كافة. وعليه أصدرت الحكومة الليبية بعض القوانين المتعلقة بالمرأة بهدف حمايتها، ومنها قوانين وتشريعات خاصة بالزواج التي تحدد السن القانونية لزواج الفتاة وعدم زواجها بدون رغبتها وعدم زواج الرجل للمرة الثانية الا بعد موافقة الزوجة الاولى، فضلاً عن القوانين

الخاصة بالعمل ومنها القانون الذي صدر عام 1972 بهدف حماية المرأة من أي تعصب ضدها في مجال العمل، والذي يؤكد على مساواتها مع الرجل من حيث الراتب ومستوى التّعليمِ ذاته، كما يحق لها التمتع بإجازة حمل إذا قضت ستة شهور متتالية في الخدمة مع نصف راتب لمدة خمسين يوماً، وحددت المدة (96) من قانون العمل ساعات عمل المرأة ونصت على أن لا تعمل اكثر من 48 ساعة اسبوعيا تحت اي ظرف. وفي الوقت نفسه أصبح للمرأة الليبية حق المشاركة في الحياة السياسية، كما حصلت على بعض الحقوق الْاجتماعية مثل شراء بعض الممتلكات التي تملكها بمفردها وبيعها [28]. فضلاً عن إقامة الحكومة معسكرات تطوع للفتيات بهدف تنشئة الفتاة تنشئة تتماشى مع مبأدى وقيم المجتمع وغرس روح التعاون بين الفتيات وتعويدهن على تحمل المسؤولية، فضلاً عن تدريبهن على السلاح دفاعاً عن الثورة والوطن[29]. وعلى الرغم من ذلك نجد أن مشاركة المرأة في العمل كان 5% حسب الاحصاء السكاني الذي أجري عام 1973 وهذه نسبة ضئيلة حسب رأي المتخصصين والمسؤولين، لذا شجعت الحكومة الليبية النساء على المشاركة في القوى العاملة، فازدادت نسبة مشاركتهن في مهن معينة مثل التدريس والتمريض والطباعة[30]، الا انها لم توظف في وظائف تمكنها من الاشراف على الرجال مثل مديرة مصرف رئيسي او مهندسة حقل. اما إذا كلفت بأعمال تحتاج لإصدار أوامر أو اتخاذ قرارات فأنها تشرف على النساء او رجال اقل منها مستوى تعليميا. وعليه فان النساء الليبيات تركزن بكثرة في مهن الفنيين والموظفين –الكتبة– والخدمات، بينما تركز الرجال في مهن البيع والانتاج ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة، منها نقص مستوى تعليم المرأة والتنشئة الاجتمَاعية التي تحث المرأة على أن تضع اسرتها في المرتبة الاولى واعطاء اهمية ثانوية للعمل[31].

الصِّحة :

كانت الامكانات الصحية في ليبيا خلال العهد الملكيُّ 1951–1969 متواضعاً جداً، مما أدى إلى انتشار بعض الامراض بين افراد المجتمع الليبي وبخاصة امراض العيون، ناهيك عن وفيات الاطفال بنسبة كبيرة خلال الخمسينات القرن الماضي[32].

تعد الرعاية الصحية من ابرز مؤشرات التنمية الاجتِماعية، التي اولتها الحكومة الليبية خلال الفترة 1969–1977 اهتماماً كبيراً وذلك بتوفير الخدمات الصحية وتطويرها واعتبارها هدفاً اساسياً من اهم اهداف التغيير الاجتماعي وضرورة من ضرورات التقدم الحضاري، وقد تبلور هذا الاهتمام من قبل الحكومة الليبية بتوفير الخدمات الصحية وإنشاء العشرات من المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية، التي ارتفع عددها إلى (113) في عام 1975[33]، وازدادت بشكل ملموس عام 1977، بينما كان العدد عام 1969م لهذه المراكز يبلغ (5) فقط[34]، وبالمثل بلغت الزيادة في مراكز رعاية الامومة والطفولة ومراكز معالجة التدرن والتراكوما (امراض العيون)، فضلاً عن ذلك فقد حدث تحسن ملحوظ في الخدمات الصحية في المستشفيات، إذ ارتفع عدد الأسرّة من(7589) عام 1970م إلى (12241) سريراً عام 1976م اي بمعدل (18) سريراً لكل (1000) نسمة [35]؛ ونتيجة لجهود الحكومة الليبية في مجال الصحة فقد ازدادت اعداد المستشفيات والعيادات، ففي عام1965 كان المستشفيات (34) مستشفى في

ليبيا ولم تكن في ليبيا تلك الفترة اي عيادة مجمعة, إلا أنه في عام 1970 ارتفع عدد المستشفيات إلى (45) مستشفى، فضلا عن الاهتمام بالعيادات المجمعة ، إذ أنشئت عيادة في طرابلس ومجهزة بالوسائل العلمية والطبية القادرة على تقديم الخدمات للمواطنين في مختلف التخصصات. وفي عام 1977 زاد عدد المستشفيات إلى (53) مستشفى في ليبيا، فضلاً عن ارتفاع عدد العيادات إلى (28) عيادة في العام نفسه. كما ازداد عدد الأطباء من (363) طبيبا في عام 1965 إلى نحو (783) طبيبا في عام 1970وبمعدل طبيب لكل (2562) مواطناً، وبفضل الجهود التي بذلت لأعداد الكوادر الطبية من جانب المؤسسة الصحية ارتفع عدد الأطباء إلى (2779) طبيباً في عام 1975 وبمعدل طبيب لكل (965) مواطناً، اما الممرضين فقد ارتفع عددهم من (3073) ممرضاً في عام 1970 إلى (9368) ممرضاً في عام 1975[36]. كما تمكنت وزارة الصحة من مكافحة الامراض المستوطنة والسارية كالملاريا والتراخوما والبلهارسيا والجذام وذلك بتجهيز المستشفيات بأحدث الاجهزة والمعدات الطبية وفتح مراكز توعية والارشاد الصحي للمواطنين مما اسهم في انخفاض معدلات الوفيات ولاسيما الاطفال، فعلى سبيل المثال انخفض معدل وفيات الرضع من (158) في الالف عام 1960 إلى (122) بالألف عام 1975، والامر ذاته بالنسبة لمعدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر من (30) بالألف عام 1960 إلى (24) بالألف عام 1975، كما قلت هذه النسبة في السنوات اللاحقة، فضلاً عن ذلك أنشئت الحكومة الليبية مدارس ومعاهد وكليات طبية وارسال البعثات العلمية إلى الخارج التي بلغ عددها في مختلف الاختصاصات في عام 1977 نحو (4200) مبعوث بهدف النُّهوض بالخدمات الصحية واعداد كوادر متخصصة بمختلف المجالات بقصد الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن العمالة الاجنبية[37]. ويتضح مما سبق ان مؤشر الرعاية الصحية شهد نمواً وتحسناً واضحاً في مخرجاته نتيجة اهتمام الحكومة الليبية بتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية للمواطنين في البلاد ادراكاً منها بأهمية الفرد السليم والمعافى من الامراض في بناء المجتمع.

الاسكان:

اعلنت الحكومة الليبية منذ عام 1969 أن احد اهدافها هو تطوير قطاع الاسكان وتوفير السكن الصحي لكل اسرة ليبية كضرورة اجتماعية، ولاسيما إن40% من السكان كانوا يعيشون في الكهوف والاكواخ حول المدن الرئيسية وفي داخلها إذ كانت تنتشر عشرات الالاف من بيوت الصفيح والقش وجريد النخيل في العهد الملكي[38]. ومن خلال خطط الاسكان التي قامت بها الحكومة الليبية توفرت مئات الالاف من الوحدات السكنية وتم القضاء على الاكواخ المنتشرة وحلت محلها الأحياء المدنية، فقد بلغ مجموع المساكن التي كانت في حوزة المواطنين قبل الثورة حوالي (5956) مسكن فقط، في حين ازداد هذا العدد بعد عام 1969 وحتى نهاية عام 1974إلى نحو (38616) مسكناً[39]، بعد أن اصدرت الحكومة الليبية قانوناً بإنشاء المؤسسة العامة للإسكان في 17 كانون الاول عام 1970 لتقوم بتحمل اعباء مشكلة السكن[40]، وقد استطاعت هذه المؤسسة من أنجاز العديد من المساكن وتوزيعها على المواطنين، إذ بلغ ما انجز من مساكن ووزعت على المحتاجين وذوي الدخل المحدود حتى عام 1976

نحو (103830) مسكناً[41]، وتقدر ما تم انجازه حتى عام 1977 نحو(32000) مسكنٍ وكان ذلك بهدف القضاء على سياسة تأجير البيوت والمساكن، فضلاً عن تقديم الحكومة القروض العقارية للمواطنين التي وفرت لهم امكانيات واسعة لبناء وتملك مساكن حديثة[42].

أدى زيادة عائدات النفط إلى تحسن الاوضاع الاقتَصادية والاجتماعيَّة في ليبيا وانعكس ذلك على السكان ودخل الفرد الليبي وانخفاض نسبة البطالة في البلاد، اذ ارتفع عددهم من (1،93800) الف نسمة عام 1970 إلى نحو(2،993) مليون نسمة في عام 1977، كما بلغ دخل الفرد الليبي من الناتج المحلي الاجمالي حوالي(1862) دولارا للفرد عام 1970، وارتفع إلى نحو (6192) دولارا عام 1977، وارتفع دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي من (1608) دولارات للفرد عام 1970 إلى نحو (5725) دولارا عام 1977، وهذا يشير إلى أن دخل الفرد قد تضاعف طيلة السنوات الست الاولى من قيام النظامُ الجُمهوريّ ثلاث أضعاف، وقد تميز زيادة دخل الفرد في ليبيا بالتحسن النسبي في التوزيع، وخلق نوع من التقارب في الدخول بين افراد المجتمع وكذلك بين المناطِق المختلفة في ليبيا[43].

وعلى الرغم من النمو السكاني الكبير في ليبيا إلا أنْ حجم القوى العاملة بها لم يكن بمقدوره تلبية احتياجات التنمية الاقتصَاديةُ والاجتماعيَّة من الايدي العاملة؛ لذلك اضطرت الحكومة الليبية إلى الاعتماد على العمالة الاجنبية، وتشير احصائيات القوى العاملة في ليبيا إلى نسبة العاملين غير الليبيين ارتفعت من 8،13% عام 1971 إلى 22% عام 1973و 8،35%عام 1976، كما تفيد هذه الاحصاءات إلى ان هذه النسبة وصلت في قطاع المناجم والمحاجر إلى 6،43% وفي قِطاع التشييد إلى 5،39%من مجموع العاملين في هذه الانشطة[44]. ويبدو ان بسبب قلة الخبرات الليبية في هذا المجال كان دافعاً لفتح الباب امام العمالة الاجنبية.

يتضح مما تقدم أن عائدات النفط وسياسة الحكومة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في السبعينات من القرن العشرين اثرت على السكان والدخل القومي وبالتالي دخل الفرد مما اسهم في تحسين احوالهم الاقْتِصادية والاجتماعيَّة، ولقد صاحب هذا التحول التقدم في قوى ومستوى الانتاج ، فضلا عن التعليمِ والصحة والاستقرار الديموغرافي للسكان .

المؤسسات الاجتماعية:

اتجهت الحكومة الليبية إلى توسيع قاعدة الخدمات الاجتماعية، فأولت اهتماما بقَطّاع الشباب والشؤون الاجتماعيةِ والضمان الاجتماعي لتلبية حاجات المجتمع من خلال وضع برامج الرعاية الاجَتماعية واجراء البحوث والدراسات عَلى الظواهر الاجتماعَية عن طريق المؤسسات الاجتماعَيّة القائمة او التي تم استحداثها لتغطية احتياجات المواطنين وتنمية المجتمع وتحريك قَطَاعاته المختلفة[45]. وقد بلغ عدد المستفيدين والمستفيدات من خدمات مراكز الرعاية والتوعية الاجتماعية في عام 1970 نحو (820) طفلا و(281) فتاة ونحو(107) من الامهات، ثم ارتفع العدد عام 1974، فكان (1112) طفلا و(293) فتاة ونحو(296) من الامهات، وبلغ مجموع المستفيدين من دور رعاية البنين والبنات عام 1970 نحو (615) وانخفض عام 1975 إلى نحو (499) مستفيدا. وأقيمت دور رعاية للمسنين فبلغ مجموع

المستفيدين منها عام 1970 نحو (170) ثم ارتفع إلى نحو (249) مستفيدا عام 1975[46]. كما شجعت الحكومة الليبية الجمعيات الاهلية والنسائية والجمعيات التعاونية على بذل الجهود التطوعية والمشاركة في بناء الدولة من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري في البلاد. وقد بلغ مجموع الجمعيات النسائية الاهلية (30) جمعية في عام 1975، وقدمت الحكومة لها مساعدات مالية بلغت قيمتها نحو(20000) دينار ليبي لعام 1970-1971وارتفعت بشكل مستمر حتى وصلت عام 1975 إلى (600000) دينار ليبي . وكما ارتفع عدد الجمعيات التعاونية من (39) جمعية عام 1970-1971 إلى (48) جمعية عام 1975-1976 وكانت نشاطات هذه الجمعيات مختلفة، فبلغ عدد الجمعيات الاستهلاكية نحو (28) جمعية، وعدد جمعيات النقل نحو(16) جمعية، وبلغ عدد جمعيات سيارات الاجرة (3) وجمعية لمقاولي البناء، وكما تم إنشاء الوحدات ألاجتماعية المتنقلة لخدمة المواطنين بالْمَناطق البعيدة لتقديم الرعاية الاجتماعِية والتوعية الصحية والثقافية، وقد بلغ عدد الوحدات المتنقلة عام 1975 نحو(13) وحدة. ومن اجل اعداد الكوادر الفنية المؤهلة على اساليب العمل والخدمة في هذا المجال، اقامت الحكومة الليبية معاهد الخدمة الْاجتماعيِة، وقد بلغ عدد خريجيها حتى عام 1974-1975 نحو (237) متخرجا، وازدادت فِي السنوات اللاحقة، كما اهتمت الحكومة بالرياضة وشجعت إنشاء الاندية الرياضية ونشاطاتها[47].

النقل والمواصلات:

اقتصرت طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية فِي الخمسينات من القرن الماضي على الطرق التي أنشاها الاستعمار الايطالي والادارة العسكرية البريطانية-الفرنسية، لنقل البضائع والجنود ولخدمة مصالحهم الاستعمارية، واستمرت هذه الطرق دون تغيير حتى بداية الستينات من القرن الماضي واكتشَاف النَّفط وتصدِيرِهِ، مما أدى الى تحسن الاقتصاد الليبي فبدأ الاهتمام بشبكة الطرق المعبدة، فقامت الحكومة الملكية بتعبيد بعض الطرق التي تربط بين المدن، كما بدأت الموانئ الليبية في استقبال معدات التنقيب عن النفط والسلع الغذائية، الامر الذي زاد من نشاط الموانئ، ولاسيما أن معظمها اصيبت بأضرار بالغة في الحرب العالمية الثانية وأصْبحت مهملة فيما عدا مينائي درنه وطبرق اللذين استمرا فِي خدمة الوجود العسكري البريطاني ليبيا. وفي عام 1960 قامت عدة شركات ايطالية وبريطانية بتسيير خطوط جوية وتجارية لها، فضلا عن تأسيس شركة طيران جديدة سميت بأسم (ليبيا فيا) والتي أستمرت فِي العمل حتى صدور القانون رقم 28 لعام 1964 الخاص بأنشاء مؤسسة الخطوط الجوية العربية الليبية[48].

ولأهمية قطاع النقل والمواصلات في انجاز المشاريع الاقتصَاديَّة والاجتماعيَّة فقد خصصت الحكومة الليبية ومنذ عام 1969 الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشاريع المتعلقة بكل نشاط من نشاطات قِطاع النقل والمواصلات، فضلاً عن اصدار قراراً بتأميم الشركات القائمة على أعمال النقل للركاب وإنشاء المؤسسة العامة للنقل الركاب في 28 كانون الاول 1971م، كما تم إنشاء الشركة الليبية العامة لإنشاء

الطرق وصيانتها بموجب القانون رقم (77) لعام 1971 والشركة الوطنية للطرق بموجب قانون رقم (144) لعام1972م وشركة مصراته العامة بموجب القانون رقم (68) لعام 1973 [49]. وقد قامت هذه الشركات منذ انشائها بتنفيذ العديد من مشروعات الطرق والجسور، فضلاً عن قيامها بإصلاح وصيانة العديد من الطرق والجسور ومطاري طرابلس وبنينة الدوليين. وكما ازداد طول شبكات الطرق الرئيسية في ليبيا من (5800) كم إلى (8,800) كم بين عامي 1970– 1977، كما اولت الحكومة الليبية اهتماما بتطوير وإنشاء الموانئ البحرية والرفع من مستوى الخدمات حتى تتمكن من استيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الاخذة في الازدياد والناتجة من ضخامة المشاريع التي تضمنتها خطط التحول الاقتصادي، ولهذا تم إنشاء المؤسسة العامة للموانئ والمنابر بموجب قانون رقم (82) لعام 1970. وبدأت المؤسسة بعملية توسيع الموانئ القائمة وبناء حواجز وامواج لها ومن هذه الموانئ : طرابلس وبنغازي ودرنة وزوارة وسرت وراس لانوف اعتباراً من السنة الاولى للخطة الثلاثية 1973–1975، فضلاً عن إنشاء موانئ جديدة ومن أهمها ميناء مصراته وميناء المجمع الصناعي بالبريقة، وتم تجهيز الموانئ بالمعدات البرية والبحرية منها: القاطرات البحرية والرافعات العائمة والحاويات ومعدات لاسلكية وورش وقطع غيار وغيرها؛ واسهم ذلك في زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ من (3,6) ملايين فاصلة ستة بالعشرة طن بضائع في عام 1970 إلى (10,2) مليون طن بضائع في عام 1975[50]. ومن اجل تسهيل نقل البضائع الجافة قامت الحكومة الليبية بشراء اول سفينة في عام 1971، وهي سفينة الشحن الافقي (التمساح) والتي بلغت حمولتها (2,900) طن وبعد عام انضمت إلى هذا الاسطول التجاري السفينتان: صبراتة، وجرمة وهما من النوع التقليدي وحمولة كل منهما كانت (2,100) طن. وفي عام 1974 انضمت اليها السفينة: درنة، هي من النوع الافقي وحمواتها (2,900) طن، ثم دعم الاسطول بسفينتين في عام 1975، إحداهما من النوع التقليدي وهي سفينة ابن ماجة وحمولتها كانت (7,500) طن، والثانية من النوع الافقي وهي سفينة غات وحمولتها كانت (2,900). وفي عام 1977 انضمت إلى الأسطول التجاري الليبي السفينتان: ابن بطوطة وأبن جبير وحمولة كل منهما كانت (7,500) طن. وفي العام نفسه انضمت إلى الاسطول البحري اول باخرة ركاب وهي غرناطة والتي بلغت حمولتها الكلية (10840) طنا وطاقة الاستيعابية بلغت (1000) راكب، كما شاركت ليبيا في تأسيس عدة شركات بحرية مشتركة منها ما هو بالنقل البحري بواسطة ناقلات النفط وسفن البضائع الجافة، ومنها ما هو خاص ببناء واصلاح السفن، وذلك بهدف التعاون مع الدول العربية، فضلاً عن ايفاد (444) طالباً من حملة البكالوريا إلى الخارج ما بين عام 1971وعام 1977 للدراسة في الكليات البحرية في كل من بريطانيا واسبانيا واليونان ومصر من اجل تكوين العناصر القادرة على ادارة مشاريع التنموية بالموانئ وتشغيلها وصيانتها. كما تم إنشاء مركز تدريب بسعة (500) متدرب لأعداد الفنيين في اعمال الميكانيكا والكهرباء واللاسلكي واعمال الصيانة والتخزين واستخدام المعدات البحرية وغيرها. إلى جانب اهتمام الحكومة الليبية بإنشاء وتنمية الاسطول النفطي لنقل النفط ومنتجاتها. فمن سفينة واحدة (أم الفرود) التي تكون منها الاسطول النفطي قبل خطة التحول 1973–1975، فقد قفز الاسطول قفزة كبيرة في عام 1973 ليصل الاسطول إلى

عشرات السفن في عام 1977 ومنها: البريقة، راس لانوف، السرير، ومرسى البريقة، وانتصار، والزوتية، والسدرة وغيرها[51].

حظي النقل الجوي باهتمام الحكومة الليبية نظرا لأهميته في النقل السريع، ولاسيما أن ليبيا دولة مترامية الاطراف تزيد مساحتها عن (1,760) كم2، وينتشر سكانها قليلو العدد على شكل تجمعات متناثرة وخاصة في المنَاطقِ الداخلية، فبدأت بإنشاء اسطول متكامل للنقل الجوي الداخلي والخارجي وخصصت المبالغ اللازمة لشراء عدد من الطائرات المتوسطة والقصيرة المدى وإنشاء مطارات ومهابط جديدة للطائرات مثل مطارات غات، مصراته، مطار طرابلس العالمي[52]. هذا مما اسهم في نمو حركة الملاحة الجوية بين عامي 1970–1977، إذ تم اضافة طائرتين إلى الاسطول الجوي قبل خطة التحول الثلاثية 1973–1975. ثم تم تعزيزه بثلاث طائرات بوينج (727) وست طائرات فوكر في نهاية الخطة[53]. مما مكن شركة الخطوط الجوية العربية الليبية التي تم تأسيسها عام 1975 من افتتاح خطوط جديدة أضيفت إلى شبكة رحلاتها على المستويين الداخلي والخارجي، كما ارتفع عدد طائرات الاسطول الجوي من طائرتين عام 1970 إلى 14 طائرة حديثة عام 1977، منها (6) طائرات بوينج (727) و(8) طائرات فوكر لخدمة (12) نقطة خارجية و(8) داخلية [54].

وبهدف تقديم خدمات أفضل في مجال النقل الجوي عملت الحكومة الليبية على افتتاح مكاتب خطوط جوية في داخل وخارج ليبيا، فضلاً عن إنشاء معهد للطيران المدني عام 1971 لتدريس علوم الطيران المختلفة، كما تم إنشاء ناد للطيران في عام 1972 بفروعه الثلاثة في كل من طرابلس وسبها وبنغازي ثم اضيف بعد ذلك فرع أخر في طبرق لغرض تدريب الشباب على قيادة الطائرات الخفيفة، فضلاً عن ارسال بعثات طلابية إلى الخارج للدراسة والتدريب في مجال الخدمات الملاحية ولاسيما في مجال قيادة وهندسة الطائرات [55]. واهتمت الحكومة الليبية بالمواصلات السلكية واللاسلكية لمسايرة الاحتياجات المتزايدة عليه، ولاسيما ان ليبيا كانت تفتقر الى وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في عهد المملكة الليبية المتحدة، إذ كان الاتصال بين طرابلس وبنغازي لا يتم الا عن طريق هاتف لاسلكي مع وجود مقسمات قديمة تخدم ولايتي طرابلس وبنغازي حتى بداية الستينات، إذ تم وضع برنامج لتجديد المقسمات وطرح مشروع مد خط دولي يصل ما بين أوربا والشرق عن طريق إيطاليا وتونس ومصر إلاّ أنه لم ينفذ بالكامل في تلك الفترة [56]. ولتحقيق ذلك صدر قانون رقم (83) لعام 1970 بإنشاء المؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بدلا من الادارة العامة للبريد، واخذت المؤسسة على عاتقها إنشاء العديد من مكاتب البريد في مختلف انحاء البلاد، على سبيل المثال في طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته وأجدابيا وفي غيرها من المدن والقُرى. وقد بلغ عدد هذه المكاتب حتى عام 1975 حوالي (177) مكتب بريد، فضلاً عن (107) وكالات أهلية موزعة على مختلف البلديات [57]. كما اهتمت الحكومة الليبية بقطَاعَ الكهرباء، فأنشئت المؤسسة العامة للكهرباء التي قامت بدورها بأنشاء محطات لتوليد الكهرباء منها البخارية والغازية والديزل، وبلغ اجمالي الطاقة المولدة من هذه المحطات في عام 1974 حوالي (1260) ميجاوات، بينما لم تكن الطاقة الكهربائية تتجاوز قبل عام 1969 (202،9)

ميجاوات، وعليه بلغت الزيادة في اجمالي الطاقة 600 بالمئة تقريباً، فضلا عن انشاء المحطات البخارية، ومعاهد للتدريب على توليد الطاقة الكهربائية، وارسال البعثات للتدريب في الخارج ومتابعة وتنفيد وتصنيع الآلات والشبكات الكهربائية؛ ولهذا بلغت مخصصات هذا القطاع في الفترة من 1969–1974 نحو (235،765،576) دينار ليبي، في حين ان مخصصاته في الستينات من القرن الماضي لم يكن يتجاوز (23،750،000) دينار ليبي، كما بلغ الانجاز في اقامة شبكات الجهد الفائق (220) كيلو فولت والعالي 30،60 كيلو فولت، والجهد(10،8) كيلو فولت، في حين أنه لم يزد قبل عام 1969 على (2480) كيلومتراً[58].

نلاحظ مما سبق بأن الحكومة الليبية عملت منذ عام 1969 على ارساء أسس سيَاسِيةَ وَاقتصِادية واجتماعيةَ، لمواجهة مظاهر الاختلال ونقاط الضعف في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولنقل المجتمع الليبي الى واقع اكثر تقدماً وتطوراً عما كانت عليه في عهد المملكة الليبية1951–1969. وعليه شهدت فترة السبعينات في ليبيا تطورات هامة في المجالات الِاجتماعية من التَّعليمِ والصّحة والاسكان والضمان الاجتماعي، وتحققت معدلات نمو مختلفة بعضها مرتفع وبعضها منخفض في القَطاعاتِ كافة، فالاهتمام بهذه القطاعات ينمي الموارد البشرية، وبالتالي تحقيق تنمية شاملة في المجتمع .

الخاتمة

لقد رافقت التطورات السِياسيَّة في ليبيا منذ عام 1969 تطورات كبيرة في المجالات الْاجتماعيَّة ولاسيما في قطاعيِ التَّعليمِ والصِّحة، فقد شهدت فترة السبعينات القرن الماضي تحولاً كبيرا في إعداد المدارس والفصول الدراسية وإعداد المدرسين والمدرسات ولاسيما بعد ان أصبح التَّعْليمِ الزاميا ومهيأ للسكان حتى في المناطِق النائية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الليبية في سبيل تخفيف حدة الامية إلَا أن نسبتها كانت مرتفعة، إذ بلغت 50% في عام 1977 حسب الاحصائيات الدولية. والى جانب ذلك تحسنت الخدمات الصحية في ليبيا، فقد انتشرت المراكز الصحية والعيادات والمستشفيات والمستوصفات في انحاء البلاد كافة، مما ساهمت في انخفاض نسبة الوفيات وزيادة معدل الولادات في البلاد وهذا دليل على نجاح الخدمات الطبية في أداء نشاطاتها وتحسن المستوى الصحي والمعيشي للسكان خلال فترة الدراسة.

وعلى الرغم من النمو السريع الذي حققه النظام الْجُمهوري للمدة 1969 – 1977 في مختلف نواحي الحياة الاقتَصَاديةُ الاجتماعيَّة وما قامت بها الحكومة من تنفيد مشاريع ضخمة، وارتفاع معدلات نمو السكان، الا أنه أدى إلى ارتفاع الطلب على الايدي العاملة الاجنبية، بهذا لم تكن ليبيا في السبعينات تختلف عن ليبيا في الستينات من القرن الماضي من ناحية الاعتماد على العمالة الاجنبية ولاسيما بعد اكتشافَ النفط ، ولقد استمر الاعتماد بالتزايد في السبعينات والثمانيات من القرن العشرين. ومازالت ليبيا بلداً نامياً في خصائصها الِاجتماعية وبحاجة الى خطط تنموية شاملة اكثر ولاسيما ان النفط ثروة قابلة للنضوب.

الهوامش

(1) نصر الدين بشير العربي، دراسة للجانب التاريخي في فكر معمر القذافي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، (طرابلس، 2004)، ص267.

(2)علي معمر عبد المؤمن، إيرادات النفط والتنمية الاجتماعيّة في ليبيا 1960–1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، (الأردن، 1996) ، ص97؛ حسن رمضان علي الفرجاني، التحضر في ليبيا، معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي، (الكويت،1972)، ص ص4–5.

(3) بدأ التخطيط العملي لثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر منذ عام 1959 في مدينة (سبها) في جنوب ليبيا عندما كان تنظيم الضباط ((الوحدويون الأحرار)) الاثني عشر آنذاك طلاباً في المدارس الثانوية حينما شكلوا الخلية الأولى للثورة بقيادة الملازم معمر القذافي، وقد تمكنوا من الانقلاب على السلطة بعد عشر سنوات وانهاء الحكم الملّكي في اول من ايلول/ سبتمبر 1969 واعلان قيام النظام الجمهوري في ليبيا. للتفاصيل ينظر: محمد عبد الرزاق مناع، ثورة الفاتح من سبتمبر ابعادها ومراميها، دار مكتبة الفكر، ط2، (طرابلس، 1972).

(4) عباس بدر الدين، انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعيَّة في الجمهورية العربية الليبية، مجلة الشورى، العدد4، تموز/يوليو، (ليبيا، 1976)، ص ص67–70.

(5) Libya history background, international journal. www.ijsr.net. ؛عبد المؤمن، المصدر السابق، ص97.

(6) انعقد مؤتمر القمة في 13 كانون الثاني/يناير 1964 في مبنى جامعة الدول العربية وحضرته وفود (13) دولة عربية بدعوة من الرئيس جمال عبد الناصر للبحث في قضية فلسطين ولمواجهة خطة(إسرائيل) وتهديداتها بتحويل مجرى نهر الاردن ، واستمر المؤتمر حتى مساء يوم 16 كانون الثاني/يناير، وصدر البيان الختامي عن المؤتمر الذي ادان الممارسات الإسرائيلية وسياستها العدوانية وانهاء الخلافات بين الدول العربية، كما تقرر انشاء قيادة عربية عسكرية موحدة، فضلاً عن انشاء هيئات خاصة تتابع تنفيذ قرارات المؤتمر. للتفاصيل ينظر: خالدة إبراهيم خليل، مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين1964–1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، (الموصل، 2003)، ص ص38–52.

(7)اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي، التقرير الوطني للجماهيرية العظمى حول واقع الامية وتعليم الكبار والجهود المبذولة حياله، (ليبيا،2009)،ص7.

(8)المصدر نفسه.

(9) صلاح كردوس، "خطط مكافحة الامية في ليبيا"، مجلة تعليم الجماهير، العدد(32)، مجلد (5)، المنظمة العربية للثقافة والعلوم، بغداد، 1978، ص ص 90–91؛ وزارة الاعلام، منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر محلياً وقومياً وعالمياً 1969–1971، الإدارة العامة للإرشاد القومي، (ليبيا، 1971)، ص123.

(10) عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي 1969–1986، دار الفكر، (طرابلس، 1971)، ص35؛ منصور عمر الكيخيا، القذافي وسياسة المتناقضات، مراجعة: يوسف المجريسي، مركز الدراسات الليبية، (أكسفورد، 2007)، ص112.

(11) اللجنة الشعبية للتعليم ،المصدر السابق، ص13.

(12) عبد الغافر عبد السلام، علي قجام، "منجزات ثورة الفاتح خلال ست سنوات"، مجلة الثقافة العربية، العدد(9)، ايلول، طرابلس، 1979، ص84.

(13) محمد زيد "حول السكان والتنمية الجماهيرية"، مجلة الشورى، العدد(2)، شباط، طرابلس، 1979.

(14) عبد الرحمن محمود الحص، المملكة الليبية في عهد بطل استقلالها الملك ادريس الاول المعظم 1965، دار نشر الآداب، (ليبيا،1965)، ص106؛ عبد المؤمن، المصدر السابق، ص 106.

(15) Agella AH Elabbar, National Libyan public education reform: Entire Transformative Strategies, 20202026, American journal of Educational Research, vol,5, No.10, 2017, p1045. ؛ زيد ، المصدر السابق، ص ص 43-44.

(16) ينظر وزارة الاعلام، ثورة الفاتح، ص ص 120-124؛ عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص87.

(17) تم تغير تسمية الجامعتين (طرابلس، بنغازي) إلى جامعة الفاتح وجامعة قاريونس واصبحت جامعة الفاتح تضم عشر كليات، بينما جامعة قاريونس تضم ثماني كليات، فضلاً عن مركز للبحوث. للتفاصيل ينظر: علي الحوات، التّعليمِ العالي في ليبيا واقع وافاق، منشورات مكتبة طرابلس التّعليمية،(طرابلس، 1996)، ص ص 72-74.

(18) زيد، المصدر السابق، ص 44 ؛ الحوات، المصدر السابق، ص 75.

(19) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص 110.

(20) حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، 1962)، ص420.

(21) مجلة المجالس الكويتية، العدد(337)، تشرين الاول، (الكويت، 1977)، ص17.

(22) Nick Clark, Education in Libya, Wenr world education, july1, 2004. www.wenr.wes.org.

(23) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص 112.

(24) اللجنة الشعبية للتعليم، المصدر السابق، ص 20.

(25)عبد السلام رحومة، مؤشرات التنمية الاجتماعيَّة في ليبيا، الدار الجماهيرية،(طرابلس،1988)،ص 62.

(26) وزارة الاعلام، ثورة الفاتح من سبتمبر، ص ص 137-138؛ مجلة اللواء، "الثورة مستمرة ولو كره المتآمرون "، عدد خاص، ايلول، بيروت، 1975، ص ص 20-21؛ زيد، المصدر السابق، ص 44.

(27) محمد عبد الحميد الطولي، "الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الليبية ومشاركتها في العمل "، مجلة كلية الآداب والعلوم، جامعة المرج، العدد2، السنة الثانية، (ليبيا، 1998)، ص19.

(28)الطولي، المصدر السابق، ص ص 20-21 ؛ Helen Chapin Mets, Libya country study , federal research division, library of congress, (Washington,1987), p94.

(29) ينظر: محمد ماهر فهيم، "المرأة وثورة الفاتح من سبتمبر"، مجلة الثقافة العربية، العدد(10)، تشرين الاول، ليبيا، 1979، ص ص147-149؛ مجلة اللواء، العدد السابق، ص 25؛ رحومة، المصدر السابق، ص55.

(30) ارتفع معدل مشاركة المرأة الليبية في العمل إلى 14,5% في علم 1985، ووصل في عام 1989إلى 17,4%. الطولي، المصدر السابق، ص22.

(31) المصدر نفسه، ص28.

(32) عبد المؤمن، المصدر السابق، ص 59.

(33) محمود، المصدر السابق، ص 426؛ صبحي محمد قنوص، ليبيا الثورة في ثلاثون عاماً (التحولات السياسية والاقتصادِيةِ والاجتماعيّة)، دار الجماهيرية، ط3، (ليبيا، 1999)، ص 555.

(34) زيد، المصدر السابق، ص 43؛ عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص93.

(35) وزارة الاعلام، منجزات ثورة الفاتح، ص115.

(36) رحومة، المصدر السابق، ص120.

(37) مجلة المجالس الكويتية، العدد(337)، تشرين الاول، الكويت، 1977، ص17؛ عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص ص94–95؛ رحومة، المصدر السابق، ص120.

(38) Libya history background, international journal. www.ijsr.net.

(39) داود سليمان رضوان، محمد عبد السلام جبر "العلم والتقنية من التنمية في الجماهيرية"، مجلة الثقافة العربية، العدد(4)، نيسان، طرابلس، 1976، ص20؛ علي قجام، "الثورة على طريق البناء والتعمير " جريدة الفجر، العدد(1135)، ليبيا،1976 ، ص2.

(40) ينظر : وزارة الاعلام، ثورة الفاتح من سبتمبر، ص125–132؛عبد السلام، قجام، المصدر السابق، ص80.

(41) رضوان، المصدر السابق، ص20؛ وزارة الاعلام، منجزات ثورة الفاتح، ص126.

(42) رحومة، المصدر السابق، ص ص 41–43.

(43) زيد، المصدر السابق، ص ص41 –42.

(44) مؤلف مجهول، "الصفحة العاشرة في سجل انساني حافل " ،مجلة الثقافة العربية، العدد10،السنة السادسة،(ليبيا،1979)، ص29.

(45) مجلة اللواء ، المصدر السابق، ص 31.

(46) زيد ، المصدر السابق، ص ص 43–44.

(47) مجلة اللواء ،المصدر السابق ، ص30.

(48)عبد الحكيم عمار نابي، النِظام السياسيّ والتنمية الاقتصادية في ليبيا (1969–1992)،اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، (ليبيا، 2006)، ص ص421–422.

(49)عبد الباري خليل القماطي، قراءات في التاريخ الليبي (التنمية الحضرية والريفية وتطورات الاسرة الليبية)، منشورات مكتبة طرابلس العلمية، (طرابلس،2004)، ص ص 177–178.

(50)هداية سالم السلطان، "سنوات من عمر الثورة " مجلة المجالس، العدد207، (الكويت ،1973) ، ص83.

(51) للتفاصيل ينظر : قنوص، المصدر السابق، ص ص486 –490.

(52)السلطان ، المصدر السابق، ص83.

(53) نابي، المصدر السابق، ص421.

(54) في عام 1965تم تشكيل الاسطول الجوي الليبي والذي بدأ بطائرتين من نوع (كارافيل)، ثم زود بطائرتين من (فوكر27د.سي)، والتي استمر العمل بها إلى عام 1969 ، إذ زود الاسطول الجوي بطائرات بوينج 727 وفوكر 27. ينظر ، المصدر نفسه، ص ص421–422.

(55) السلطان، المصدر السابق ، ص 83.

(56) نابي، المصدر السابق، ص422.

(57) قنوص، المصدر السابق، ص ص486 –490.

(58) السلطان، المصدر السابق، ص 80.

References :

-AbdulMo'min , Ali Mo'amar , Oil monetary income and social development in Libya 1960-1990 , unpublished M.A.Thesis , college of higher studies , Jordanian university (Jordan 1996)

-Abdulsalam AbdulGhafir , Kacham Ali , achievements of 1st September revolution in 6 years , Arabic culture magazine , No (9) , September , Tripoli 1979
Agella AH Elabbar, National Libyan public education reform: Entire Transformative Strategies, 20202026, American journal of Educational Research, vol,5, No.10, 2017,
-AlHawat , Ali , Higher education in Libya : Fcats and Prospects , publishings of educational Libyan Library (Tripoli , 1996)
-AlHis , Abdul Rahman Mahmoud : Libyan Kingdom during the reign of its hero honored king Idris I , House of literary publishings (Libya 1965)
-AlSultan , Hidaya Salim , years of revolution age , Al-Majalis magazine , Vol 207 (Kuwait 1973)
-AlTouli , Mohammed AbdulHameed , Economical and social status of Libyan woman and her participation in work , arts and science college magazine , AlMarj University , No.2 , 2nd year (Libya 1998)
-AlArabi , Nasr eldeen Basheer , study of Historical side in Moa'mar AlKadafi's thoughts , publishings of Higher studies academy (Tripoli 2004)
-Al-Farjani , Hasan Ramadan Ali , moderization in Libya , AlKuwait institute of economical palnning (Kuwait 1972)
-AlKamati , Abdulbari Khalil , readings in Libyan history (urban and rural upgrades and Libyan family developments) Publishings of Academic Library of Tripoli (Tripoli 2004)
-AlKihia , Mansour Omar , AlKadafi and policy of contradictions , reviewed by Yosuf AlMajrisi , Libyan studies center (Oxford 2007)
AlLiwaa magazine , the revolution continues against all odds , special eddition , beriut , September , 1975
- Badreldeen Abas , achievements of social and economical developments in Arab Republic of Libya , AlShura magazine , No 4 , July (Libya 1976)
-Baryoun , Abdulsalam , readings in Libyan economy 1969-1986 Dar AlFikr , Tripoli 1971
-Faheem , Mohammed Mahir , women and 1st of September revolution , Arab culture magazine , Vol (10) , October (Libya 1979)
−Helen Chapin Mets, Libya country study , federal research division, library of congress (Washington,1987).
-Kardoos , Salah , Illiteracy plans in Libya , Teaching crowds magazine , No (32) , Vol (5) UNESCOM , (Baghdad 1978
-Kajam , Ali , Revolution on the rout of building and reconsrtucting , AlFajr newspaper , No,1135 (Libya 1976
- Kanous , Subhi Mohammed ,revolutionary Libya in 30 years (political , social and economical changes) , Dar AlJamahiria , 3rd edition , Libya 1999
-Khalil , Khalida Ibrahim , Arabic summits conferences and Palestinian issue 1964-1978 , unpublished M.A.Thesis , college of Arts , University of Mosul , (Mosul 2003)
- Kuwait Majalis magazine , No 337 , October (Kuwait 1977)
-Libya history background, international journal. www.ijsr.net.
-Libya history background, international journal. www.ijsr.net.
-Mahmoud , Hasan Suleiman , Libya between past and present , Arab Record institution (Cairo 1962)
-Mohammed Abdulrazak Manaa' , 1st of September revolution , aspects and prospects , Dar Maktabat AlFikr , 2nd edition , (Tripoli 1972)
-Ministry of information , local , national and international achievements of 1st of September revolution 1969-1971 , state administerate of national guidance (Libya 1971)
-Nabi , AbdulHakeem Ammar , political system and social development in Libya (1969-1992) General popular committee for culture and media (Libya 2006)
- Nick Clark, Education in Libya, Wenr world education, july1, 2004. www.wenr.wes.org.

-Popular committee foe education and scientfic research national report of greater republic about illiteracy , continuous learning , and the related efforts (Libya 2009)
-Radwan , Dawood Suleiman , Mohammed AbdulSalam Jabr , science and technology from development in republic , Arab culture magazine , No 4 , April , Tripoli 1976
- Rahoma , Abdulsalam , Indicators of social developments in Libya , Aldar AlJamahirya (Tripoli 1988)
-Unknown author , 10th page in a rich human record , Arabic culture magazine , No 10 , 6th year (Libya 1979)
-Zaid Mohammed , about population and popular development , AlShura magazine , No.2 , February , Tripoli 1979